

الجزائر وإدارة الأزمة في ليبيا

Algeria and crisis management in Libya



محي الدين خيرة¹ ، ختوفايزة²

¹ مخبر إصلاحات السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر،

k.mahiddini@univ-chlef.dz

² مخبر إصلاحات السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر،

f.khettou@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/15 تاريخ القبول: 2024/10/17 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص: تسعى هذه الدراسة لإبراز مساعي المقاربة الجزائرية في إدارة الازمات الدولية القائمة على أسس سياسية ودبلوماسية بحتة مسلطة الضوء على الازمة الليبية الراهنة لما تشكله من تهديد مباشر وصريح للأمن القومي الجزائري والافريقي، غير أنه وبناء على مجموعة من المؤشرات التي تقوم عليها عملية إدارة الازمة ثبت عدم فعالية المقاربة الجزائرية شأنها شأن باقي المقاربات السياسية المطروحة من طرف فواعل دولية أخرى نتيجة تضارب المصالح واختلاف الأولويات بين مختلف الأطراف الليبية وغير الليبية المشاركة في الازمة.

الكلمات المفتاحية: الازمة الليبية؛ إدارة الازمة؛ السياسة الخارجية الجزائرية؛ المقاربة السياسية.

Abstract: This study seeks to highlight the efforts of the Algerian approach in managing international crises based on purely political and diplomatic foundations, shedding light on the current Libyan crisis for what it represents as a direct and explicit threat to Algerian and African national security. However, based on a set of indicators on which the crisis management process is based, it has been proven that the Algerian approach is ineffective, like other political approaches proposed by other international actors, as a result of conflicting interests and different priorities between the various Libyan and non-Libyan parties participating in the crisis.

Key words: Libyan crisis; Crisis management; Algerian foreign policy; Political approach

مقدمة:

أضحت ليبيا ساحة خصبة للتنافس والصراع بين الدول الكبرى بعدما شهدته من أحداث نتيجة الأزمة التي تمر بها وما خلفته من تداعيات ألقت بظلالها على محيطها الإقليمي والدولي على حد سواء، ونظرا لتشابك هذه الأزمة وتعقدها وتعدد أطرافها أصبحت تشكل تهديدا أمنيا فعليا لدول الجوار عموما وللجزائر خصوصا، مما استدعى تحرك الدبلوماسية الجزائرية في محاولة منها لمنع تطور الأوضاع والوصول الى حل توافقي بين جميع الأطراف المباشرة للأزمة، وقد تجلّى هذا التدخل في مجموعة من المبادرات الدبلوماسية والسياسية الرامية الى تسوية الأزمة واحتوائها.

فما مدى فعالية المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي مؤشرات واهداف إدارة الأزمة الدولية؟
- ✓ ما تأثير التدخلات الأجنبية في تأزم الوضع في ليبيا.
- ✓ ماهي أسس المقاربة السياسية الجزائرية في ادارة الازمات؟

الفرضيات:

- ✓ كلما كان هناك تعامل سريع مع الأزمة كلما كان حلها ممكنا.
- ✓ كلما زاد عدد أطراف المتدخلين في ليبيا كلما زاد أمد وتعقيد الأزمة.
- ✓ رفض التدخلات الأجنبية يمنح افضلية للممارسات الدبلوماسية.

أهمية الدراسة:

ان تطورات الأوضاع في ليبيا إضافة الى جملة الانقلابات التي تشهدها الدول الافريقية المجاورة اضحى يشكل تهديدا امنيا وشيكا على الجزائر ومصالحها في القارة ما يستدعي إعادة تفعيل الاليات الدبلوماسية والسياسية الجزائرية لاحتواء الوضع ومنع تفاقمه.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تعزيز الدور الجزائري في المنطقة من خلال طرح بدائل جديدة أكثر واقعية يمكن ان تشكل بذورا لانفراج الأزمة في ليبيا.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث محاور أساسية تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للدراسة (تعريف الأزمة الدولية -إدارة الازمات الدولية واتجاهاتها -الأزمة في ليبيا وتداعياتها -الجزائر وسياستها الخارجية)، في حين يتناول المحور الثاني المقاربة السياسية الجزائرية لإدارة الأزمة الليبية من خلال مجموعة من المؤشرات بغية تتبع المقترحات الجزائرية ومدى تناسبها مع الوضع القائم، وفي الأخير

قدم المحور الثالث تقييما لمدى فعالية المقاربات السياسية مع إمكانية طرح مقارنة بديلة لحل الأزمة في ليبيا.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: الأزمة الدولية

الفرع الأول: مفهوم الأزمة الدولية

الأزمة هي مصطلح علمي يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت بهذه الدولة أو الحكومة والمنظمة أو المؤسسة الحكومية والهيئات الحكومية. فالأزمة عبارة عن مصيبة حصلت قد تكون متوقعة الحدوث وقد تكون غير متوقعة حلت بالمنظمات والهيئات والمؤسسات الحكومية والوزارية والأجهزة الإدارية في الدولة¹.

وتعرفها كورال بيل بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب².

في حين يعرفها جارلس ماكيلاند " Charles Makeland بأنها نوع خاص من التغيير الجوهرى في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، ويُرجع هذا التغيير إلى تغير في نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع. ففي بداية الأزمة وتصاعدها تتزايد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ثم يحدث تغير ثان ملحوظ في نمط التفاعل بين أطراف الأزمة في مرحلة انخفاض حدتها وانتهائها أو تسويتها، مما يجعل هذه المرحلة مختلفة عن كل من مرحلة تصاعد الأزمة ومرحلة اللاأزمة (أي المرحلة السابقة على بدء الأزمة وفي مرحلة انتهاء الأزمة، يقل معدل تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية واستخدامها، بحيث يصبح أقل من المعدل المسجل سواء في مرحلة تصاعد الأزمة أو حتى المرحلة السابقة للأزمة. ولكن، من ناحية ثانية، فإن معدل تبادل الطرفين للتصرفات الصراعية اللفظية، والتهامات،

¹ محمد سرور الحريري. إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2012، ص 57.

² عبد الغفار عفيفي الدويك. الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الاوسط نموذج. المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، 2017، ص 25.

والاحتجاجات والأفكار، والتحذيرات، والتهديدات يزيد إلى حد ملحوظ، حيث يبدو أن أطراف الأزمة يتجهون في مرحلة تسويتها إلى تغطية التنازلات التي يقدمونها بإظهار هذه اللغة الصراعية المتشددة¹ يحتاج التعامل مع الأزمة الى استجابة سريعة من صانع القرار وتجاوز الاجراءات المتبعة لاتخاذ القرار السياسي خارج الاطر التنظيمية المألوفة، وذلك لان الازمة هي عبارة عن تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، فهي ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعا او تغيرا مفاجئا في أحد المتغيرات النظامية أو أكثر².

الفرع الثاني: طبيعة وسمات الازمة الدولية:

ان التعامل مع أي أزمة دولية يتطلب القدرة على التحكم بالفعل ورد الفعل، ودرجة التصعيد، التعامل مع نقص المعلومات، ضيق الوقت، الاستقرار السلوكي، عامل الادراك. والبيئة الدولية بما تنطوي عليه من احتكاك وتقاطع مصالح بين الدول، ونتيجة لما حصل من تقدم علمي وتكنولوجي انعكس على مكونات القوة القومية للدول، فضلا عن الثورات المتوالية في المواصلات والاتصالات والمعلومات، فقد أصبح أي حدث دولي ذا صفة عالمية أكثر منه صفة محلية. وبعبارة أخرى فإن أي احتكاك متصاعد بين دولتين لابد وان يعكس أو يستجيب لتأثيرات اما نحو مزيد من التصاعد او التهدئة وكلما كانت البيئة الاقليمية لطرفي الازمة تنطوي على اهمية جيوسراتيجية، كانت الازمة موضوع لاستقطاب قوى دولية، وأكثر الدول عرضة للاستجابة لعملية التفاعل مع الازمة هي تلك الدول التي تتمتع بنفوذ واسع على غيرها والتي ترى أن أي زعزعة في ترتيب الاوضاع معناها زعزعة مصالحها، أو تأثير في الوضع الراهن الذي يهمها المحافظة عليه. واستنادا لذلك فان أي تحليل لطبيعة الازمة الدولية وفي ظل النظام الدولي المعاصر نادرا ما يجعل منها أزمة محلية³.

المطلب الثاني: إدارة الأزمة الدولية

الفرع الأول: ماهية إدارة الازمة الدولية

نقصد بإدارة الازمة تلك العملية او الاجراء الذي تتخذه الدولة للتعامل مع تغير مفاجئ وطارئ على مسار النزاع يشكل تهديدا لأمن الدولة تهدف من خلالها الى حل الازمة او التحكم في مجرياتها او منع تفاقمها.

¹ خليل عرنوس سليمان. الازمة الدولية والنظام الدولي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 6.

² تامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية ادارة الازمات. الاردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005، ص 361

³ نفس المرجع، ص 361.

ويعرفها سنايدر Snyder بأنها سعي أطراف أزمة ما إما إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة. ووفقا لريتشارد كلوتربوك فان إدارة الأزمة تعني التوصل إلى حل لمواجهة خطيرة من دون اندلاع الحرب مع الحفاظ في الوقت نفسه على المصالح الحيوية لطرفي الأزمة. في حين يرى هانز بيتر نيوهولد أن إدارة الأزمات تعني احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع¹.

إن هذه التعريفات لمفهوم إدارة الأزمة تركز على تجنب حدوث مواجهات خطيرة بين أطراف أزمة ما والحفاظ على المصالح الحيوية لأطرافها. ونظرا للتفاوت الكبير في توزيع القوة بين الدول على المستوى العالمي فإن الهدف من إدارة الأزمة وأدوات إدارتها يختلف وفقا لطبيعة أطرافها².
الفرع الثاني: اتجاهات إدارة الأزمة الدولية: هناك عدة اتجاهات فلسفية وتحليلية برزت حول كيفية إدارة الأزمة الدولية

- (1) - الاتجاه الأول: يدعو هذا الاتجاه الى ادارة الازمة من خلال المعالجات والحلول السلمية لمنع اندلاع الحرب وتجنب المخاطر ويحلل الازمة على انها حدث مرضي باثولوجي، يجب معالجته وانهاؤه بالسرعة الممكنة حفاظا على المصالح المشتركة لأطراف الأزمة.
- (2) - الاتجاه الثاني: وتقوم فلسفته في ادارة الازمة على رؤية مناقضة لفلسفة الاتجاه الأول، ويحلل هذا الاتجاه الأزمة على انها فرصة يجب استغلالها من اجل الحصول على تنازلات عن طريق الضغط الذي يجري من خلاله محاولات التلاعب والتأثير على سلوك الخصم بالاتجاهات المرغوبة لتحقيق مصالح شخصية مطلقة³.

المطلب الثالث: طبيعة الازمة الليبية

اندلعت الازمة الليبية في أعقاب ما أطلق عليه "حركات الربيع العربي" التي اعتبرتها الشعوب العربية كمتنفس لها وشعاع أمل لتحقيق الديمقراطية المثالية المنشودة لدى هذه الشعوب المضطهدة، غير أنه وعلى خلاف التوقعات تحولت هذه الثورات الى نقمة على هذه الشعوب بحيث أدت الى إحلال المزيد من الفوضى السياسية والعسكرية في هذه البلدان وبالتالي فتحت المجال امام التدخلات الخارجية سواء بصفة مباشرة او غير مباشرة لفرض سيناريوهات جديدة تتماشى ومصالح الدول العظمى.

¹ خليل عرنوس سليمان، مرجع سابق، ص 10-11.

² اياد ضاري محمد الجبوري. ادارة الازمات الدولية. عمان، الاردن: دارالاكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 43.

³ تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 381-382.

وتعتبر ثورة فبراير 2011 المنطلق الذي بدأت منه الازمة في ليبيا حيث خرجت الجماهير الليبية للشارع لتعرب عن رفضها للنظام القائم ورغبتها في التغيير نحو مستقبل كانت تراه أفضل، الا ان هذه الجماهير اصطدمت بالقوات العسكرية للدولة التي استعملت ضدها كل اشكال العنف والتقتيل بهدف اخماد الثورة في مهدها، لكن سرعان ما تطورت الاحداث وتصارعت المصالح فتم استغلالها من قبل القوى الأجنبية لتبرير عملية التدخل في ليبيا بحجة حماية حقوق الانسان والقضاء على النظام الدكتاتوري القائم.

غير انه ورغم نجاح العمليات العسكرية التي شنتها القوى الأجنبية في اسقاط النظام القائم الا انها فشلت في إعادة بناء ليبيا الدولة الوطنية، بل على العكس من ذلك، حيث زادت من ترسيخ فكرة تناثر المصالح السياسية في ليبيا بمستوياتها الداخلية والخارجية عبر جغرافيا أمنية هشة الا تزال تبعاتها مستمرة وقائمة.

المطلب الرابع: الجزائر والسياسة الخارجية

تعتبر الجزائر أحد اهم دول الجوار الليبي بحيث تتقاسم مع ليبيا حدودا تبلغ مساحتها 972 كلم وأي تهديد او نزاع في احدى الدولتين هو تهديد مباشر للدولة الثانية، عدا عن ذلك فان الجزائر تجمعها بليبيا علاقات تاريخية طويلة لطالما قامت على التعاون المشترك و الدعم المتبادل للحفاظ على السلم و الامن في المنطقة.

الفرع الأول: السياسة الخارجية الجزائرية:

مما لا يختلف عليه اثنان ولا جدل فيه هو ان السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة إزاء القضايا الدولية تنطلق من مبادئ أساسية لا يمكن الحياد عنها ولا المساومة حولها، ولعل اهم هذه المبادئ مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسب المادة 33 من الدستور الجزائري ومبدأ جق الشعوب في تقرير مصيرها حسب المادة 32، والامتناع عن اللجوء الى الحرب و منع المساس بالسيادة المشروعة للدول حسب المادة 31² وتتضح جليا هذه المبادئ في الموقف الجزائري تجاه الازمة الليبية سواء في بدايتها او حتى الان بحيث تبذل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية و الإقليمية بالوسائل السلمية، و لعل هذا ما يفسر الموقف الجزائري تجاه الازمة في ليبيا الذي اتسم بالتريث في بداية الازمة على امل ان تحل المشكلة سريعا بين أطرافها الداخلية، وقد فسر البعض هذا الموقف على ان الجزائر تؤيد القذافي والنظام السياسي القائم آنذاك، لكن ثبات موقفها رغم كل التطورات التي عرفتها الازمة هو دليل قاطع

¹ بوقراس رقية. قراءة في جيوبوليتيك و فسيفساء دولة الامر الواقع في ليبيا. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023. تم الاسترداد من: <https://mediterraneancss.uk/2023/11/06/geopolitics-of-libya>

² الامانة العامة للحكومة. الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية. الجزائر: المطبعة الرسمية، 2020.

على انه نابع من قيم الجزائر ومدى مصداقيتها وهذا ما تراهن عليه لتتمكن من لعب دور ملموس في حل القضية الليبية.

المبحث الثاني

المبادرة السياسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

تعتمد المقاربة السياسية في إدارة الازمات الدولية حسب تشارلز هيرمان Charles Hermann أحد رواد مدرسة صنع القرار على مجموعة من المؤشرات الأساسية لتحديد مدى فعاليتها من عدمه، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ المحافظة على قنوات الاتصال مع الأطراف وتحفيز أدوات التسوية (التفاوض)
- ✓ افتراض السلوك العقلاني المحسوب واستبعاد التصعيد نظرا لخطورته على الطرفين
- ✓ التركيز على قيمة الاعتماد المتبادل بين الطرفين
- ✓ تحييد الوسائل العسكرية من البدائل المطروحة (أثر التدخل العسكري)
- ✓ استخدام القوة يبقى في حدود المحافظة المدنية على الخيارات العسكرية، اتاحة الفرصة للوسائل الدبلوماسية بدل الوسائل العسكرية، والتنسيق بين التحركات الدبلوماسية والعسكرية لإدارة الازمة دون حرب والحفاظ على المصالح الحيوية للدولة¹

ان التنسيق بين هذه المؤشرات هو من عوامل نجاح أي مبادرة سياسية، فنجاح عملية إدارة الأزمة يعتمد على توافر عنصرين أساسيين هما التكامل بين أساليب إدارتها والتنسيق فيما بين هذه الأساليب فإدارة أي دولة للصراع مع دولة أخرى لا يعتمد على أسلوب واحد ولكنها تستدعي استخدام الكثير من الأساليب في نفس الوقت مع مراعاة حسن التوقيت في استخدام الأسلوب المناسب²، فمثلا لا يمكن تحقيق اهداف العملية التفاوضية في ظل تصعيد الاعمال العسكرية والهجومية. انطلاقا من هذا سنحاول من خلال هذه المؤشرات تتبع خطوات المقاربة الجزائرية ومدى قدرتها على إدارة الازمة الليبية.

المطلب الأول: افتراض السلوك العقلاني المحسوب

افتترضت الجزائر مع بداية الازمة في ليبيا عقلانية الأطراف المتنازعة فيها واستبعدت اي تصعيد بين الطرفين، لذلك فضلت في البداية التريث وعدم التدخل باعتبار ما يحدث في ليبيا هو شأن داخلي لا

¹عبد الله بلغيث. محاضرات في ادارة الازمات الدولية. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020.

²اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي. ادارة الصراعات والازمات الدولية. كتب عربية. د ت ن، ص96.

يجوز لأي طرف التدخل فيه وهي وحدها القادرة على تجاوز هذا الخلاف القائم، غير ان التطور السريع للأحداث وارتفاع الأصوات الداخلية المطالبة بالتدخل الأجنبي اثبت عدم صحة هذا الافتراض. اذ قدم الليبيون فرصة من ذهب للدول الأجنبية للقضاء على القذافي شخصا ونظاما نظرا لقيمة التهديد الذي كان يشكله على مصالح دول عربية واجنبية في المنطقة (ولعل هذا ما يفسر اغتياله والرئيس السابق صدام حسين دون غيرهما بتلك الطريق الشنيعة).

وسرعان ما استجابت المنظمات الإقليمية لمطالب الشعب الليبي وعملت على تدويل القضية ونقلها إلى مجلس الأمن من أجل حماية حقوق الانسان وتمكنت من استصدار قرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهما القرار 1970 القاضي بمبدأ المسؤولية الدولية للحماية والقرار 1973 والمتضمن فرض حظر الطيران على ليبيا وعلى اثرهما تحقق التدخل العسكري الدولي لأغراض قيل عنها انها إنسانية¹ ضم دولاً عربية وعربية وحلف الشمال الاطلسي، وقد شكل اولاً تحالفا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعرف بفجر الأوديسا والذي فرض حظر جوي لحماية المدنيين ما يقارب أسبوعين تم خلالها تدمير الدفاعات الجوية الليبية المهددة للطيران، وعدة اهداف عسكرية ولوجستية حسب تقاريره، ثم تلاه التحالف الدولي الذي عرف باسم الحامي الموحد ضم بشكل أساسي منظمة حلف شمال الاطلسي وبعض البلدان العربية الى أن أطيح بنظام القذافي و اعلن انتهاء العمليات في 31 أكتوبر 2011.²

غير انه وبسقوط النظام القائم استيقظ الليبيون على واقع انتشار الاسلحة والمليشيات والفوضى والتناحر بين جميع الاطراف حول السلطة والمناصب، فكان لابد على مجلس الامن من البحث في تطورات الأوضاع واصدار قرارات جديدة للتحكم في الوضع الراهن ما أدى الى تكريس المزيد من التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي³. كان من اهم هذه القرارات: قرار مجلس الأمن 2009 وانشاء بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بهدف استعادة الامن العام وتشجيع المصالحة الوطنية، والقرار 2017 لمنع انتشار الأسلحة، القرار 2022، القرار 2441 الذي يمدد ولاية فريق الخبراء في ليبيا. والقرار 2146 لتحريم الاتجار غير المشروع للنفط الخام من ليبيا وكذلك القرار 2509 . القرار رقم 2542 بشأن

¹ حيدر موسى منخي القريشي. التدخل العسكري واثاره في العلاقات الدولية (دراسة العراق و ليبيا نموذج). مصر:

المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 281.

² نفس المرجع، ص 293.

³ نفس المرجع، ص 291.

تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من القرارات التي لم تزد سوى من حدة التدخل الدولي في الشأن الليبي ومن تعقيداته¹.

في ظل هذه الأوضاع المتأزمة والانغلاق الذي عرفه مسار الأزمة في ليبيا، عادت الجزائر لتؤكد من جديد على طرحها السياسي انطلاقاً من هذا الافتراض على اعتبار أن النزاع القائم بين الأطراف الليبية يمكن تجاوزه إذا تم تحكيم العقل وإعطاء الأولوية لمصلحة الدولة ووحدتها على حساب المصالح الشخصية الضرفية خاصة في ظل تراجع التحالف العربي أمام التقدم التركي وإعادة تعديل ميزان القوى نوعاً ما لصالح السلطة الليبية. وهذا بعد إبرام مذكرتي تفاهم حول ترسيم الحدود البحرية بين كل من حكومة الوفاق وتركيا في مياه المتوسط والتعاون العسكري والدفاعي وما نتج عنه من تقديم مساعدات عسكرية إلى طرابلس شملت الخبراء، التسليح، المعلومات الاستخبارية وحتى المشاركة الفعلية في مجريات الصراع. وقد شكل هذا الدور العسكري الذي اضطلعت به تركيا نقطة مفصلية في تغيير الأوضاع على الأرض وتعديل الميزان العسكري الذي كان يميل بشكل واضح لصالح قوات حفتر²

المطلب الثاني: المحافظة على قنوات الاتصال مع الأطراف وتحفيز التفاوض كأحد أدوات التسوية:

إن ما عاشته الجزائر فترة العشرية السوداء وحجم التضحيات التي قدمها الشعب والحكومة تلك الفترة جعلها تعتقد وتعتنق المصالحة الوطنية كمبدأ أساسي لحل جميع النزاعات وتجاوز الخلافات بين أبناء البلد الواحد. فلم تخرج الجزائر من دوامة العنف إلا عندما تم إرساء سياسة الرحمة في سنة 1995، ثم تلتها سياسة الوئام المدني، ومن بعدها سلسلة من القوانين الهيكلية لميثاق السلم والمصالحة الوطنية. كل ذلك فتح أبواب العودة أمام كل من ناوأ البلد أو قاتل ضد أجهزته، و بذلك استطاعت الجزائر استيعاب كل التيارات المجتمعية المؤيدة للعملية السياسية، و حققت مجتمعاً ودولة متماسكة تقلصت فيه المساحات التي يتحرك فيها تيار العنف ووجد المتنازعون فيه أطراً أخرى يعبرون فيها عن طموحهم السياسي بعيداً عن لغة السلاح والعنف والإقصاء والتهميش³، من هذا المبدأ أسست الجزائر لمقاربة سياسية شاملة سنة 2015 لحل الأزمة في ليبيا دعت فيها كل الأطراف المتنازعة دون استثناء أو إقصاء إلى طاولة المفاوضات، مع وقوفها على مسافة واحدة من الجميع تقوم على ضرورة استبعاد الحل العسكري وعدم اختزال شرعية المؤسسات لدى طرف واحد من الأطراف المتنازعة باعتبار كل الأطراف جزء من الحل و جزء من الأزمة بما في ذلك أنصار النظام السابق، كما

¹ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة، 2023.

² محمد خلفان الصوافي. الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع و تطورات و مساراته المستقبلية. تريندز للبحوث و الاستشارات، 2020، تم الاسترداد من: <https://trendsresearch.org/research.php?id=771>

³ عبد الرزاق العرادي. ليبيا صراع الحرية والاستبداد. دار الكتب الوطنية، 2019، ص 121.

أكدت على ضرورة أن تكون المصالحة الوطنية الشاملة في إطار وحدة الأراضي الليبية وحرمة سيادتها وتوثيق اللحمة الوطنية بين أبنائها. وقد لقيت هذه المبادرة دعماً من الأمم المتحدة حيث أعرب ممثلها كويلز عن ذلك في زيارته للجزائر حين التقى بمسؤوليها في مطلع سبتمبر 2016¹

على هذا الأساس اتجهت الجزائر نحو الاتصال بأطراف ليبية متعددة شملت شخصيات من النظام السابق والمؤسسات القبلية التي تتمتع بثقل اجتماعي داخل ليبيا، كما تعاونت مع الممثلين الخاصين للأمم المتحدة، واستضافت عدة مفاوضات بين مختلف الأحزاب السياسية الليبية تحت رعايتها، وقد أكدت دول الجوار الليبي في نهاية اجتماعها الوزاري الحادي عشر المنعقد في 8 ماي 2017 في الجزائر العاصمة التزامها بإيجاد حل دائم للأزمة الليبية الذي لا يمكن أن يكون بعيداً عن الحل السياسي الذي اختاره الليبيون سيادياً من خلال توقيعهم على الاتفاقية السياسية في 17 ديسمبر 2015. وأعرب الوزراء رفضهم لأي خيار عسكري أو تدخل خارجي. و في جانفي 2020 عادت الجزائر لتجتمع وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا لمناقشة الوضع كمحاولة لإثبات نواياها الحسنة لكن تزامن هذا اللقاء مع اجتماعات أكثر أهمية ذات صلة بليبيا في كل من موسكو وبرلين. وعجز المنتظم الدبلوماسي الجزائري في تحقيق أي تقدم يتعلق بالملف الليبي المعقد².

المطلب الثالث: تحييد الوسائل العسكرية من البدائل المطروحة والتركيز على خطورة التصعيد على الطرفين:

كغيرها من المبادرات السياسية، أكدت الجزائر على ضرورة تحييد الوسائل العسكرية وتفاذي التصعيد للحفاظ على هامش التفاوض بين أطراف النزاع، غير أن الأطراف الليبية فشلت في احتواء أزمته سياسياً خاصة بعد أن سمحت بالتدخل الأجنبي، فسرعان ما تحول النزاع القائم إلى صراع مسلح انتشر فيه السلاح بكميات كبيرة جداً وانتشرت فيه الجماعات المسلحة وأصبحت ليبيا بيئة مستقطبة للإرهاب والحركات المتطرفة وكل أشكال الجريمة المنظمة بامتياز. حيث أشارت منظمة CRISIS GROUP المختصة بالنزاعات المسلحة أن عدد المسلحين في ليبيا قدر بأكثر من (125000) ليبي فضلاً عن تهريب ما يقارب 10000 قطعة سلاح وقذائف RBJ في مرحلة ما بعد الثورة³ وازداد الأمر سوءاً عندما توالى الدعم العربي والدولي لخليفة حفتر لمناهضة أي مبادرة سلام ووفرت له كل أنواع

¹ محمد السببلي. الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية. الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، 2017، ص 11-17.

² العربي العربي. ليبيا لعبة الأمم. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 2021، ص 495-496.

³ حيدر موسى مني القرشي، مرجع سابق، ص 295.

الدعم المالي والعسكري واللوجستي، فقد وفرت الإمارات ومصر وفرنسا والأردن وروسيا لحفتر ترسانة كبيرة من الأسلحة المختلفة على الرغم من الحظر الأممي لدرجة أصبح يملك أسطولاً جويًا يضم عشرات المروحيات القتالية والطائرات الحربية، وأسطولاً بحرياً يحوي سفينة دوريات بحرية قدمتها له أبوظبي في ماي 2018، كما سلمته فرنسا أيضاً عدداً من الزوارق السريعة وأسلحتها وذخائرها و عملت على تدريب جنوده وإمداده بالمرتزقة وتوفير المعلومات اللوجستية له والقتال في جبهته. وقد توزعت الأدوار فيما بينها، فتولت مصر مهمة تدريب جنود حفتر على استخدام الطائرات واستعمال مختلف الأسلحة، وتولت الإمارات إمداد حفتر بالمرتزقة، وعقدت صفقة مع قائد قوات الدعم السريع " في السودان محمد حمدان دقلو (حميدتي) أرسل بموجبه ألف جندي سوداني من قواته إلى ليبيا في جويلية 2019 لدعم جبهة حفتر. كما دعمته روسيا بمليشيا فاغنر التي تجاوز عددها في ليبيا 1400 جندي، بينهم خمسة وعشرون طياراً، وتولت الإمارات مهمة تأمين حفتر شخصياً، أما فرنسا فقد أنزلت فرقها العسكرية إلى الميدان، وجهزت محطة للتحكم بالطائرات المسييرة وتركيبها في مطار ميناء السدرة النفطي شمال البلاد، وتوجيها لاستهداف مواقع قوات حكومة الوفاق، كما شكلت القوات الفرنسية غرفة عمليات عسكرية داخل مقر إحدى الشركات في مدينة هون بمنطقة الجفرة للإشراف على سير المعارك في طرابلس¹.

في خضم كل هذه التشابكات في مسار الأزمة الليبية وأمام كل هذه الامدادات العسكرية تقوضت أي عملية سلام ممكنة وافشلت جميع المبادرات السياسية بما فيها الجزائرية.

المطلب الرابع: استخدام القوة في حدود المحافظة المدنية على الخيارات العسكرية:

وهذا يكون بالتنسيق بين التحركات الدبلوماسية والعسكرية لإدارة الأزمة دون حرب والحفاظ على المصالح الحيوية للدولة²، وهو ما لم يتحقق في ليبيا إذ أدى سقوط السلاح في أيدي أطراف متعددة بأهداف وأهواء مختلفة ومتناقضة إلى تأجيج النزاع القائم وضياح حقوق الدولة ومصالحها، فقد أدى تدمير البنية التحتية و منشآت الإنتاج و اضطراب الأنشطة المصرفية و رحيل العمالة الأجنبية إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتعطيل حقول النفط والغاز في البلد و خطوط الأنابيب ومرافئ التصدير ومعامل التصفية، ومحطات توليد الطاقة ما نجم عنه انخفاض الإنتاج الوطني من النفط الخام وانخفاض الصادرات التي تكاد ليبيا تعتمد عليها بالكامل في توفير الدخل و تأمين الخدمات الأساسية للسكان المحليين و ارتفاع معدل البطالة بين الشباب و انهيار المستوى المعيشي³، كما كرسست هذه

¹ عبد الرزاق العرادي، نزار احمد كعوان. السياسة و لعبة الامم في ليبيا - العدوان على طرابلس. اسطنبول: دار الاصاله للنشر والتوزيع، 2022، ص ص 75-78.

² عبد الله بلغيث، مرجع سابق.

³ حيدر موسى منخي القريشي، مرجع سابق، ص ص 321-323.

الظروف لسياسات النهب الممنهج لثروات ليبيا والاستيلاء على مقدراتها، ولعل ما تقوم به كل من مصر والامارات خير دليل على ذلك، ففي تعد صريح على المقدرات الليبية قامت مصر مؤخرا بإمضاء اتفاق بينها وبين كوريا الجنوبية بشأن تصدير النفط الليبي عبر ميناء قرجوب المصري عن طريق إنشاء خط أنابيب للنفط من الأراضي الليبية إلى ميناء قرجوب وإعادة تصديره إلى الدول الأوروبية¹. في حين وقعت شركة بترول أبو ظبي "أدنوك" في: 2022 /07/25 اتفاقية مع شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) لإنشاء مشروع مشترك لتطوير حقول النفط والغاز في ليبيا (حقلي "بورملي وأبو القاسم" وهما أكبر حقول النفط والغاز في ليبيا) على ان تمتلك "أدنوك" حصة 60 % في المشروع في خطوة جريئة للإمارات للسيطرة على قطاع الطاقة الليبي². إضافة الى العقود التي تم توقيعها مع كل من شركة توتال الفرنسية وشركة ايني الإيطالية واستحواذهما على حصة 40 % من انتاج النفط³، كل هذا أدى الى استنزاف ثروات ليبيا وضياح مصالحها بين الشقاق الداخلي والتكالب الخارجي.

المبحث الثالث

مدى نجاعة المقاربات الجزائرية ومستقبل الصراع في ليبيا

إن المؤشرات التي تقوم عليها أي مبادرة سياسية ناجعة لإدارة الازمة الدولية وفق هيرمن لم تتوفر كليا طيلة مسار الازمة الليبية سواء في بدايتها او حتى الان، ولذلك لم تتمكن المقاربة الجزائرية وغيرها من المبادرات الدولية والوساطات الإقليمية المطروحة من حل الازمة في ليبيا وهذا يمكن ارجاعه الى:

- تعدد أطراف النزاع في ليبيا:

لم تحقق الجزائر غايتها من المبادرات على الأقل ليس كما كانت تريد، وذلك بسبب تعدد الأطراف في الازمة الليبية باعتبار ان الأطراف الذين جلسوا على طاولة الحوار ليسوا الأطراف الحقيقيين للصراع الحالي في ليبيا (وهذا بعد ان فتحت لهم الأطراف الداخلية مجال التدخل) ما ولد حاجزا امام احتمال نجاح أي مبادرة سياسية ممكنة بحيث تعمل الدول الدخيلة عن ليبيا على توسيع دائرة الصراع والسيطرة على منابع وإمدادات النفط وتوطين قدمها في ليبيا وافريقيا عموما.

¹المركز الليبي لبناء المؤشرات. المرصد 15-08 ديسمبر. ليبيا: المركز الليبي لبناء المؤشرات، 2023، ص 22.

²وحدة الدراسات والابحاث. محاولات للسيطرة على حقول النفط والموانئ ماهي دلالات و مالات النفوذ الاماراتي في ليبيا. ليبيا: المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية، 2023، ص 9-10.

³المركز الليبي لبناء المؤشرات، مرجع سابق، ص 15.

- منع الطريق امام نجاح أي مبادرة جزائرية لحل الازمة في ليبيا:
تتنافى اهداف المقاربة الجزائرية عن المقاربات الأخرى المطروحة كون الأولى تسعى لحل الازمة وانفراجها، في حين تسعى الثانية الى إبقاء الازمة والاستفادة منها وفق متطلبات الظرف الراهن، لهذا فان أي اجتهاد دبلوماسي جزائري يتم اجهاضه من قبل أطراف إقليمية او دولية.
- المقاربة الامريكية البعيدة المدى والتي من شأنها تأجيل حل الازمة في ليبيا:
حفاظا على مصالحها بالمنطقة ودحضا للتغلغل الروسي في ليبيا خصوصا وافريقيا عموما، قدمت الوم 1 مبادرة عشرية تهدف حسب ادعاءاتها لرسم مسارات جديدة لحل الازمة والانتقال بليبيا الى بر الأمان، غير ان حقيقة هذه المبادرة هي اطالة امد الازمة لأكثر من عشر سنوات أخرى ما من شأنه ان يزيد من فرص السطو المقنن على مقدرات ليبيا مقابل تعميق هوة الانهيار السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها، مع تصاعد حجم التهديدات الأمنية في المنطقة وخلق المزيد من بؤر التوتر والصراع وهو ما تخشاه الجزائر وتعمل على تفاديه.
- مقاربة بديلة لحل الازمة في ليبيا:
ان كانت تسعى الجزائر الى تقليص حجم التهديدات التي تواجهها بالمنطقة عليها ان تطرح مقاربة أكثر قابلية للتنفيذ تمس المنطقة ككل وليس ليبيا فقط، تقوم على:
- برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة ادماج المسلحين في المجتمع تحت لواء الأمم المتحدة وبالتالي فتح مسارات جديدة امام هؤلاء الافراد والجماعات الى العودة للمشاركة في عملية بناء السلام وبناء الدولة.
- تكوين وحدة عسكرية حيادية تتكفل بالانتقال السلمي للعملية الديمقراطية في ليبيا.
- تجاوز الخلافات الإقليمية والتنسيق مع جميع دول الجوار والاشتراك مع ليبيا لحماية حدودها وزيادة تفعيل الية الرقابة لمنع تداول السلاح.
- تقوية الجبهة الداخلية الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الاستقرار القومي وهذا لا يتأتى الا باشتراك جميع أطراف المجتمع على اختلاف توجهاتها في بناء وصنع القرار.

خاتمة:

لم يحن أوان حل الازمة في ليبيا بعد، فطالما اختلفت المصالح بين أطراف الصراع الحقيقي القائم في المنطقة لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن انفراج الازمة في ليبيا، وعليه فان عدم نجاح المقاربات السياسية للجزائر او غيرها لا يرجع لعدم توفر الكفاءة والظروف اللازمة وانما يعود الى

اختلاف رؤية الجزائر وعدم توافقها مع أطراف الصراع الحقيقيين (من غير الليبيين) وهذه حقيقة استمرار النزاعات والتوترات في كل مناطق شمال افريقيا والشرق الأوسط عموما.

• الاستنتاجات:

- ✓ انطلقت الجزائر من المصالحة الوطنية كمقاربة شاملة لحل الازمة في ليبيا مهمة بذلك طبيعة البنية الداخلية الليبية واختلافها عن البنية الجزائرية.
- ✓ قرار حل الازمة في ليبيا لم يعد بأيدي الليبيين، بل تجاوزهم الى أطراف أخرى لديها تصورات وسيناريوهات مختلفة للشأن الليبي تتعارض والرؤية الجزائرية.
- ✓ تصاعد التهديدات التماثلية واللاتماثلية في ليبيا يشكل تهديدا صريحا للأمن الجزائري يتطلب استجابة سريعة وفق متطلبات المرحلة.
- ✓ جمود السياسة الخارجية للجزائر يفقدها الفعالية الإقليمية خاصة في ظل تدخل فواعل أخرى أكثر تأثيرا.

• التوصيات:

- ✓ المرونة والمجازفة حتميتان ضروريتان امام السياسة الخارجية الجزائرية لتعزيز دورها الإقليمي وحماية امنها القومي.
- ✓ طبيعة المجتمع القبلي الليبي طبيعة معقدة يصعب لم شملها ما يتطلب تقديم العديد من الحوافز والتنازلات من جميع الأطراف لتحقيق الوحدة الوطنية.
- ✓ انسحاب الأطراف الدخيلة عن ليبيا ضرورة أساسية لأي عملية سياسية باعتبار ان ما يحدث في ليبيا هو شأن داخلي متعلق بسيادة الدولة.

قائمة المراجع:

الكتب :

- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ادارة الصراعات والازمات الدولية، كتب عربية.(د ت ن).
- اياد ضاري محمد الجبوري، ادارة الازمات الدولية، (عمان، الاردن: دارالاكاديميون للنشر والتوزيع)، 2016.
- تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية ادارة الازمات، (الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، 2005.
- حيدر موسى منخي القريشي، التدخل العسكري و اثاره في العلاقات الدولية(دراسة العراق و ليبيا نموذج). (مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع)، 2018.
- خليل عرنوس سليمان، الازمة الدولية و النظام الدولي، (الدوحة: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات)، 2011.
- عبد الرزاق العرادي، ليبيا صراع الحرية والاستبداد، دار الكتب الوطنية، 2019.

الجزائر وإدارة الأزمة في ليبيا

- عبد الرزاق العرادي، نزار احمد كعوان، السياسة و لعبة الامم في ليبيا - العدوان على طرابلس، (اسطنبول: دار الاصاله للنشر والتوزيع)، 2022.
- عبد الله بلغيث. "محاضرات في داراة الازمات الدولية". مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس:كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020.
- محمد السبيطلي، الازمة الليبية بين التدخلات الدولية و الوساطات الإقليمية، (الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات و البحوث الإسلامية)، 2017.
- محمد سرور الحريري. ادارة الازمات السياسية و استراتيجيات القضاء عاى الازمات السياسية الدولية، (الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع)، 2012.

المقالات العلمية:

- عبد الغفار عفيفي الديوك، "الاتجاهات الحديثة في ادارة الازمات الدولية الشرق الاوسط نموذج"، المجلة الدولية لابعاث الازمات، (2017)، الصفحات 21-45.
- العربي العربي، "ليبيا لعبة الأمم"، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، (20 09، 2021)، ص ص 468-498.

المؤسسات الحكومية:

- الامانة العامة للحكومة. الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2020.

التقارير:

- المركز الليبي لبناء المؤشرات. المرصد 08-15 ديسمبر. ليبيا: المركز الليبي لبناء المؤشرات، 2023.
- وحدة الدراسات و الابحاث. "محاولات للسيطرة على حقول النفط و الموانئ ماهي دلالات و مالات النفوذ الاماراتي في ليبيا". ليبيا: المركز الليبي للدراسات الامنية و العسكرية، 2023.

المواقع الالكترونية:

- بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا. (2023). قرارات مجلس الامن . الامم المتحدة.تم الاسترداد من بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا:

<https://unsmil.unmissions.org/ar/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86>

- بوقراس رقية. (6 11، 2023). قراءة في جيوبوليتيك و فسيفساء دولة الامر الواقع في ليبيا. تم الاسترداد من مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية: <https://mediterraneancss.uk/2023/11/06/geopolitics-of-libya>
- محمد خلفان الصوافي. (24 06، 2020). الازمة في ليبيا :خارطة الصراع و تطورات و مساراته المستقبلية. تم الاسترداد من تريندز للبحوث والاستشارات: <https://trendsresearch.org/research.php?id=771>